أثر الدعم على تنمية القطاع الفلاحي

زاوي بومدين
باحث دكتوراه جامعة معسكر
z.boumedien@gmail.com
مولاي علي هواري
باحث دكتوراه جامعة معسكر
aminomadride@hotmail.fr
د/ مختاري فيصل
أستاذ بجامعة معسكر، مدير مخبر البحث في التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية
mokhtarifaycal@gmail.com

الملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي عنصر مهم تسعى من خلاله الدولة إلى تحسين وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية، ونظرا لاختلاف الأهداف المسطرة من قبل الدولة واختلاف الوسائل المادية والمالية المخصصة لتحقيق تلك الأهداف، اختلفت السياسات الفلاحية المتبعة من قبل الجزائر عبر أكثر من خمسين سنة منذ الاستقلال، إذن جوهر الموضوع يكمن في التساؤل حول مدى نجاح مخططات التمويل التي تبنتها الدولة من أجل تحقيق أهداف السياسات التنموية للقطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الفلاحية، التمويل الفلاحي، الدعم، السياسات الفلاحية، القطاع الفلاحي.

Résumé :

Le secteur agricole, demeure un élément important pour lequel l'État cherche à améliorer la situation de la plupart des indicateurs économiques. En raison des différents objectifs soulignés par l'État et les différents moyens de ressources matérielles et financières allouées pour atteindre ces mêmes objectifs, différentes politiques agricoles sont suivies par l'Algérie à travers plus de cinquante ans, depuis l'indépendance. Donc, l'essentiel de la question réside dans la façon de laquelle la réussite des régimes de soutien et de financement adoptés par l'État pour atteindre les objectifs de développement pour le secteur agricole.

Mots clés : Réformes Agricoles, Financement Agricole, Soutien, Politique Agricole, Secteur Agricole.

1- المقدمة:

لقد اهتمت الجزائر بالقطاع الفلاحي و وضعت رؤية مستقبلية حول تنميته و تطويره بالاعتماد على العديد من السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ الاستقلال حيث اهتمت تلك السياسات بتحقيق الاستقرار في المجال العقاري مع خصخصة الأراضي الفلاحية، وفق الحاجة إليها و تحديث طرق و أساليب تمويل القطاع مع الاهتمام أكثر بعنصر البحث و الترشيد الفلاحي، بهدف تكوين موارد بشرية قادرة على توجيه نشاطات القطاع الفلاحي نحو الزراعة الصناعية، و ما ينجم عنها من إيرادات و فتح المجال أمام تلك المنتجات باتجاه الأسواق العالمية (التصدير) هذا ما ساهم على التخفيف من حدة التبعية الغذائية و تحسين المنافسة الوطنية و الدولية هذا ما يساعد على ترقية الاستثمار الأجنبي و المحلي في القطاع الفلاحي.

انطلاقا مما تم ذكره وإيمانا منا بأهمية تدخل الدولة في تسيير ومراقبة وتمويل القطاع الفلاحي من خلال توفير العديد من أساليب وأنواع الدعم هذا بفضل انتهاج سياسات مناسبة حسب القدرات المالية المتوفر عليها، بهدف تنمية القطاع الفلاحي، إذن يمكننا طرح التساؤل التالي: ما مدى تأثير سياسة الدعم الحكومي على تنمية القطاع الفلاحي؟ وهل نجحت تلك السياسة في الرفع من معدلات نمو القطاع؟

2- الدراسات السابقة:

لقد تم تداول هذا الموضوع عبر من الدراسات يمكننا أن نذكر منها ما يلي:

تطرق (1974) Mazoyer في كتابه تحت عنوان 10.000 سنة من التنمية الفلاحية إلى تسليط الضوء على منطق التطور و التمايز الذي عرفه القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة الطويلة، و توصل إلى وجود العديد من الطرق و الوسائل (العوامل) الفلاحية التي تختلف باختلاف الزمان و المكان حيث تمكننا من تغير منهج و طريقة إنتاج هذا القطاع مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع الظروف البيئية و النظم الاقتصادية و الاجتماعية، بما في ذالك عامل القدرة على تمويل هذا القطاع و الذي هو بدوره اختلف باختلاف الزمان و المكان، كل هذا يسمح بطريقة أو بأخرى بظهور عدد كبير من أنظمة الزراعة التي نعيشها حاليا[1].

ويعتبر كل من (1986) Honma et Hayani أول من استخدم نموذج قياسي يتضمن محددات الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي، حيث قاموا بتوظيف متغيرات سياسية و اقتصادية سبق و استخدمت في دراسات اقتصادية سابقة و هذا من أجل تحديد مستوى الحماية التي يمكن أن تقدمها الدولة إلى القطاع الفلاحي في شكل دعم، و توصل الباحثين في النهاية إلى أن الطابع الاقتصادي لهذا القطاع يتطلب تدخل الدولة، هذا

التدخل يكون وفق خطط و برامج الهدف منها بالدرجة الأولى هو حماية هذا النشاط و تنميته و كذلك السهر على توفير كل الإمكانيات المالية (دعم) أو البشرية (تكوين الموارد البشرية)[2] .

كما حاول Julian M. Philip G. Johannes R. (1998) التوسع أكثر في سياسة دعم عملية البحث الزراعي و تمويلها، انطلاقا من نتائج دراسة سابقة مماثلة تحت عنوان تمويل البحوث الزراعية و أنماط الاستثمار الدولي، غير أنهم هذه المرة حاولوا إدخال أفكار جديدة تتمحور حول اثر تخفيض دعم البحوث الزراعية مع ابراز المبادئ الاقتصادية التي تدعم تدخل الدولة في مجال دعم و تمويل البحوث الزراعية بما في ذالك مناقشة ايجابيات و سلبيات الأشكال البديلة، مع إعطاء بعض الأمثلة و الأدلة التجريبية حول نجاح تلك السياسات، كل هذا من اجل الإجابة على تساءل رئيسي : هل نجحت سياسة تدخل الدولة من اجل تمويل البحوث الزراعية؟[3]

وفي نفس السياق تكلم Berthelot (2001) على ضرورة حماية الفلاحة من التهاون والإهمال، حيث استند في دراسته على أعمال Bairoch (1976) التي تم ذكرها في كتاب (التنمية الاقتصادية في الدول الأوروبية خلال فترة الانفتاح الاقتصادي)، حيث كان لهذا الانفتاح نتائج سلبية على غرار انخفاض دخل المزارع الناتج عن انخفاض في الإنتاج الزراعي، يمكن لنا مقارنة هذا مع ما تم تسجيله في البلدان الأوروبية من خلال دعم صادرات المنتجات الفلاحية ومدى تأثير على معدلات التنمية الاقتصادية.[4]

كما حاول كل من Banerjee et Gorter،Swinnen (2000) من خلال دراستهم اختبار نظريات الاقتصاد السياسي على إعادة توزيع الدعم الفلاحي، حيث أثبتت النتائج أن التغييرات الهيكلية في الاقتصاد لها تأثير كبير ليس فقط على حجم إعادة توزيع الدعم ولكن أيضا على عنصر البحث والتطوير والاستثمار في المجال الفلاحي، حيث أنه كلما ارتفع مستوى الديمقراطية يقابله زيادة في حجم الدعم الفلاحي ولكن أيضا انخفاض في حجم الاستثمار المخصص للبحث و التطوير[5].

و في دراسة قام بها رابح الزبيري (2004) قدم من خلالها حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، إذ عمل الباحث في هذا المقال على إظهار السياسات الزراعية المنتهجة من قبل الجزائر و مدى أهمية عملية التمويل و الدعم بغية الوصول إلى اكتمال خطوات هذه السياسة، حيث تكلم على أهم الأسباب التي تدفع إلى تطبيق سياسة الدعم و كذلك أثر إلغاء الدعم على القطاع الفلاحي، وتوصل الباحث في

الأخير إلى ضرورة تبني الجزائر سياسة حديثة قائمة على الرفع من قيم الدعم الفلاحي بغية تنمية هذا القطاع و الحفاظ على مستوى إنتاج قادر على تحقيق التوازن الغذائي و الاكتفاء الذاتي[6].

كما قامت الباحثة (2008) Gagnon بدراسة الطرق الفعالة في تمويل القطاع الفلاحي حيث حاولت معرفة ما إذا كانت عملية دعم القطاع الفلاحي محصورة في تقديم مساعدات مالية أم أن هناك عوامل أخرى تتحكم في هذه العملية، وهذا من أجل الوصول إلى التميز بين نوعين من أنواع الدعم و هما الدعم المنفصل والمزدوج، بعد الدراسة توصلت الباحثة إلى أنه يجب على الدول عند اتخاذها قرار تقديم دعم لمنطقة ما أن تستعمل سياسات مخصصة لتلك المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات أهمها حركة المبادلات الدولية للمنتجات الفلاحية، عادات و تقاليد المنطقة، المتغيرات السياسية[7].

في دراسة كل من Kumbhakar et Lien. (2010) حول تأثير الدعم على إنتاجية وكفاءة القطاع الفلاحي، ففي اغلب الدراسات السابقة كان يتم التعامل مع الدعم كمتغير خارجي في حين حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة إبراز أثر الدعم كمتغير ذاتي داخلي على إنتاجية القطاع الفلاحي، كما اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب الإحصاء القياسي (Panel) مع اتخاذ عينة من مزارع القمح في النرويج خلال الفترة من 1991-2006، وقد أبرزت الدراسة عن وجود أثار سلبية بين الدعم والإنتاج الفلاحي وأثار ايجابية على الكفاءات التقنية المستخدمة خلال العملية الإنتاجية[8].

و في نفس السياق تكلم الحبيب طه (2012) عن أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح، حيث قام بتسليط الضوء على منتوج القمح باعتباره أهم المنتجات الغذائية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، وبذلك حاول الباحث إبراز أهمية ودور القطاع الفلاحي و مدى مساهمة السياسات الفلاحية المتعاقبة في الجزائر على إنعاش هذا القطاع، خصوصا تلك المتعلقة بالجانب التمويلي، و كانت من بين أهم نتائج المتوصل إليها هو التأكد من قلة الموارد المالية الموجهة إلى هذا القطاع، و عدم وجود تأثير للدعم الموجه إلى إنتاج محصول القمح في الرفع من إنتاجه[9].

3- تطور السياسات الفلاحية في الجزائر:

لقد كان لمختلف السياسات الفلاحية المعتمدة منذ الاستقلال هدف رئيسي وهو تحسين مستوى الأمن الغذائي من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي والمساهمة في ترقية الظروف المعيشة داخل الوسط الريفي، بالإضافة إلى المحافظة على استمرارية واستقراريه هذه الإنتاجية هذا ما يمكن توضيح عبر الخطوات التالية:

مرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية (1962-1979): منذ الاستقلال اتخذت الحكومة الجزائرية قرار تأميم الأراضي الزراعية التي كانت تحت سيطرة وتسيير المستوطنين تحت هدف السيطرة عليها وفرض فكرة الحرية في التوجه نحو مبادئ اقتصادية معاكسة لتلك التي عاشتها المنطقة قبل الاستقلال، أي انتهاج الفكر الاشتراكي في تسيير مجمل القطاعات الاقتصادية بما في ذالك القطاع الفلاحي.

غير أن البداية الحقيقية من برنامج طرابلس الذي حدد معالم الإصلاح الزراعي المطبق ابتداء من سنة 1964 و الذي كان يقترح توزيع الأراضي على الأفراد مع حمل المستفيدين على تشكيل تعاونيات فيما بينهم، ثم تلاه مشروع الثورة الزراعية الذي كان من بين ركائزه تحديد الملكية العقارية والاستغلال الجماعي للأراضي هذا بفضل ميثاق الثورة الزراعية الصادر عام1970، و التي كانت من مبادئه " أن الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي، ثم تلاه الميثاق الوطني 1976 الذي أكد على أهمية الثورة الزراعية في تطبيق المساواة و السعي وراء تنمية القطاع الفلاحي[10].

الإصلاح الأولي للقطاع الفلاحي (1980- 1990): أمام استمرار ركود الإنتاج الفلاحي و صعوبة تسيير المستثمرات المسيرة ذاتيا تم إحداث عدد من الإصلاحات، حيث كانت أولى الخطوات هي إعادة هيكلة المزارع الفلاحية التي تحولت إلى مستثمرات فلاحيه جماعية و فردية، بينما تم إدخال حق الانتفاع الدائم الأراضي مع إرجاع جزء من الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى مالكيها، كما تم تكوين مزارع اشتراكية (DAS) و دراسة سبل تمويلها من خلال إنشاء بنك مختص في تمويل القطاع الفلاحي (BADR)، بالإضافة إلى إعادة الهيكلة عن طريق دمج المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات الثورة الزراعية في نظام إنتاجي موحد يشمل على 5000 مزرعة فلاحية[11].

لقد أجمعت الدراسات أن هذه الفترة كانت من بين أكثر الفترات في تاريخ الفلاحة الجزائرية التي شهدت تذبذبات حيث عاش فيها القطاع الفلاحي العديد من الأزمات أهمها انخفاض التمويل و الدعم بسبب سياسات تقشفية انتهجتها الحكومة من أجل مواجهة أزمة انخفاض إيرادات المحروقات، لكن هذا لا يمنع أنه خلال هذه

الفترة تم تسجيل أفضل النتائج حيث بلغت نسبة القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي من الناتج الإجمالي المحلي أعلى قيمة لها منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا تم تسجيل ذلك سنة 1989 قدرة بـ 13.04%، كما بلغت مساحة الأراضي الصالحة لزراعة أقصى قيمة لها سنة 1990 حوالي 7.67 مليون هكتار أي ما يقدر بـ 3.22% من مجموع المساحة، لكن في المقابل انخفض نصيب الفرد في الأراضي الصالحة للزراعة بسبب ارتفاع عدد السكان[12].

مرحلة إعادة الإصلاح (1990 – 1999) في ظل المشاكل العديدة التي شهدها القطاع الفلاحي الناتج عن سوء تسيير المستثمرات الفلاحية ظهر الإصلاح الثاني في 6 نوفمبر 1990 و الذي حاول من خلاله إيجاد حلول للقضايا التي كانت تعيق عملية تنمية هذا القطاع خصوصا تلك المتعلقة بمشكل العقار الذي تم تأميمه في إطار الثورة الزراعية، حيث تم العمل على إعادة جزء من تلك الأراضي إلى ملاكها الأصلين وفق مجموعة من الشروط، مع منح ملكية المستثمرات الفلاحية لأعضائها و كذالك إعطاء للفلاح حيز واسع من المرونة في نشاطاته، و العمل على تحسين ظروف التمويل و التخزين و النقل، مع انتهاج سياسة اللامركزية في اتخاذ القرارات، ظهر هذا الإصلاح كردة فعل طبيعية ناتجة عن توجه الجزائر من المعسكر الاشتراكي باتجاه اقتصاد السوق، و ما ينجم عنه من عدة إصلاحات أهمها التكيف الهيكلي و التوجه نحو تقليص الدور المباشر للدولة في تسيير مجمل النشاط الاقتصادية[13].

مرحلة 2000-2008 (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) :لقد تم الانتظار حتى بداية سنة 2000 من اجل وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) و الذي تطور فيما بعد ليتحول إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDAR) حيث عمل هذين المخططين على توفير الموارد المالية الكافية بمساعدة الصندوق الوطني للتنظيم و التنمية الفلاحية (FNRDA)، كما أن الأهداف التي تم رسمها من قبلهم خلال هذه المرحلة ليست جديدة بالنسبة للقطاع الفلاحي الذي لا يزال يسعى من اجل مواكبة العصرنة و التحديث بغية زيادة الغلة و التقليل من التبعية الغذائية و تحسين الظروف المعيشية للأسر الريفية التي تكافح ضد البطالة و تعمل على تحسين دخلها خصوصا داخل المناطق الريفية المحرومة.

يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية واحد من بين البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر، الهدف منه هو استدراك التأخر الذي شهده مجمل القطاعات الاقتصادية خلال العشرية السوداء، وقد تم العمل منذ البداية على تخصيص وتعبئة الموارد المالية هذا بمساعدة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، حيث لم

يتمكن هذا الأخير من إيصال المساعدات إلى كافة الأسر الفلاحية خصوصا تلك المتواجدة في المناطق المعزولة والتي غالبا ما يعاني أفرادها من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة[14].

مرحلة التجديد الفلاحي والريفي (2008 إلى غاية يومنا هذا): ابتداء من سنة 2008 تتبع الجزائر سياسة التجديد الفلاحي والريفي على هدف تحقيق الدعم الدائم للأمن الغذائي مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، ويتم تقسيم هذه السياسة إلى ثلاث ركائز:[15]

1-التجديد الريفي: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية منسجمة ومستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الحوارية للتنمية الريفية المندمجة والتي يتكفل بها الفاعلون المحليون، كما يستهدف التجديد الريفي الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي.

2-التجديد الفلاحي: يرتكز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي وعلى مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، فهو يشجع ويدعم عملية تكثيف وعصرنة الإنتاج، واعتمدت فكرة هذا التجديد على نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع لتأمين واستقرار عرض المنتجات مع ضمان حماية مداخل الفلاحين، بالإضافة إلى عصرنه التمويل والتأمين على المنتجات الفلاحية.

3-برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية: نظرا لاعتماد سياسة التجديد الفلاحي والريفي على فكرة عصرنة القطاع، كان من الضروري تجهيز القدرات البشرية من اجل مواكبة هذه الخطوة وتسيير مختلف خطواتها، إن تعزيز القدرات البشرية تسمح للفاعلين بالاندماج السريع داخل مخططات تحديث مراحل إنتاج هذا القطاع وتسمح لهم بمواكبة مختلف خطوات العصرنة[16].

4- دعم القطاع الفلاحي في الجزائر:

لقد اعتمدت الجزائر على سياسة فلاحية قائمة على دعم الدولة للقطاع الفلاحي لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الفلاحية، إضافة إلى ذلك كانت سياسات التمويل التي يتبعها القطاع الفلاحي تختلف من مرحلة إلى أخرى حيث ظهرت العديد من المخططات التنموية أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ،البرنامج الوطني للتشجير PNR ،الديوان الوطني للعتاد الفلاحي ONAMA وغير ذلك من البرامج التنموية، و مقابل هذا قامت الدولة بوضع

العديد من الأنواع والأنماط من القروض البنكية و التي صاحبتها أنواع مختلفة من الصناديق و المؤسسات المالية أهمها الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FMVC و الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA، أما البنوك فقد تم تأسيسها بغية تطبيق سياسة محددة، ومن بين أهم البنوك التي وجهت لها مهمة تمويل القطاع الفلاحي هي البنك الوطني من 1963 إلى غاية 1982، بنك الفلاحة و التنمية الريفية من 1982 إلى غاية يومنا هذا، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من 1997 إلى غاية 2009.

غير أن هذه السياسة لم تمكن هذا القطاع من توفير الاحتياجات الغذائية حسب حجم الطلب عليها، هذا ما دفع الدولة إلى استيراد العجز الناتج عن العملية الإنتاجية خصوصا في ما يخص المنتجات الغذائية الأساسية ، و نظرا للضائقة المالية التي عاشتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات جعلت الدولة غير قادرة على مواصلة نفس السياسة (الدعم)، حيث قررت في بداية التسعينيات إلغاء الدعم الفلاحي، ورفع نسب الفوائد البنكية، لقد نتج عن هذه الخطوة عواقب سلبية حيث تضررت الاستثمارات الفلاحية الجماعية، وأصبحت غير قادرة على تغطية تكاليفها، و بالتالي عدم قدرت الفلاحون على تسديد ديونهم المتزايدة، هذا ما دفع الدولة إلى التدخل عن طريق تخصيص غلاف مالي قدره مليار دينار لتغطيت نسبة من الفائدة اتجاه البنك قدرها 15.5% للقروض القصيرة الأجل و 17.5% للقروض الطويلة الأجل على أن يتحمل المقترض نسبة 5% إلى 8%، و كانت هذه الإجراءات أولى آليات تطبيق سياسة جديدة للدعم الفلاحي حيث خصصت الدولة مبلغ 7.6 مليار دينار من أجل إعادة جدول الديون، و بعد ذلك تم توجيه مهام دعم القطاع الفلاحي إلى FNDRA الذي عمل على منح قروض دون فوائد و تقديم عدة أنواع من الإعانات النهائية للفلاحين[17].

مقاربة كمية لأثر دعم القطاع الفلاحي على معدلات نمو هذا القطاع:

سوف نحاول من خلال هذه الدراسة إيجاد العلاقة بين إنتاج القطاع الفلاحي ومدى تأثرها بحجم الدعم، حيث تم تقسيم الدعم إلى جزئيين (الدعم المباشر والدعم الغير مباشر(خلال الفترة من 1970 إلى غاية 2013، يمكن شرح المتغيرات كما يلي:

الجدول 01: تقديم متغيرات الدراسة

السلسلة	الرمز	المصدر	المدة
القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي	VA	منظمة الأغذية والزراعة	2013-1970
الدعم المباشر	SD	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	2013-1970
الدعم الغير مباشر	SID	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	2013-1970
الواردات الفلاحية	IMA	الديوان الوطني للإحصائيات	2013-1970

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على الدراسات السابقة

يمكننا توضيح نموذج الدراسة كما يلي: $VA = C + \alpha_1 SD + \alpha_2 SID + \alpha_3 IMA + Ei$

دراسة استقرارية السلاسل: بعد الاطلاع على نتائج استقرارية تبين لنا ان كل السلاسل (الأربعة) مستقرة من الدرجة الأولى حيث يمكن توضيح هذه النتائج من خلال الاشكال التالية:

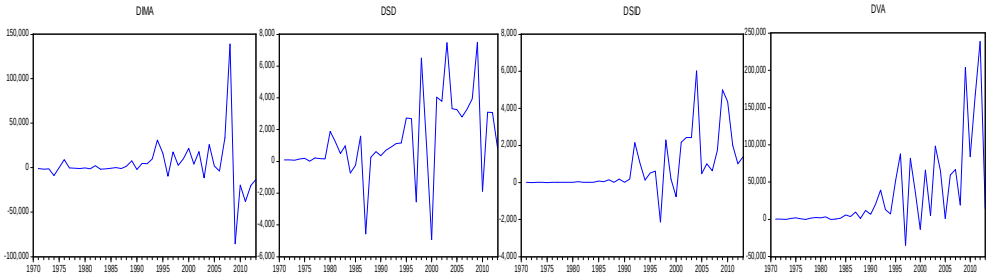

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج éviews

دراسة النموذج: من خلال الجانب النظري الذي يوضح لنا العلاقة التي تربط بين القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي كمتغير تابع و كل من الدعم المباشر و الغير المباشر و حجم الواردات الفلاحية كمتغيرات مستقلة خلال الفترة 1970 إلى 2013 تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (02) دراسة معنوية النموذج

C	1415.53 (2.019)*	0.0503
DSD	8.29152 (2.89129)*	0.0062
DSID	12.5929 (2.58945)*	0.0134
DIMA	- 0.67871 (-3.16808)*	0.0030
Obs	43	
R-squared	0.570111	
Adjusted R-squared	0.537043	
F-statistic	17.24037	
Prod (f-s)	0.00000	

(* →0,01) (**→0,05)

يتم تحليل نتائج الجدول على النحو التالي:

من خلال الاطلاع على النتائج الموضحة في الجدول والتي يتبن لنا إثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع اتضحت لدينا النتائج التالية والتي يمكن تفسيرها كما يلي:

$$VA = 1415.53 + 8.29\ SD + 12.59\ SID - 0.67\ IMA$$

تعتبر هذه المعادلة النموذج المثالي الذي يمكن أن يعبر عن العلاقة التي تجمع بين متغيرات الدراسة، حيث يلاحظ أن هناك توافق في نوعية العلاقة أو الارتباط الذي يربط بين القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي و مختلف أنواع الدعم، حيث انه إذا ارتفع معدل الدعم المباشر بمقدار 1% يترتب عليه ارتفاع في الإنتاج الفلاحي بـ 8,29%نفس الشيء إذا ارتفع الدعم الغير مباشر بنسبة 1% يقابله ارتفاع الإنتاج الفلاحي بنسبة 12,59%، في المقابل إذا ارتفعت حجم الواردات الفلاحية بنسبة 1% يقابله انخفاض في الإنتاج الفلاحي بنسبة 0,67%، هذا ما يتم تأكيده بالعلامة السالبة و هو يدل على العلاقة العكسية التي تجمع بين هاذين المتغيرين،كما تدل معلمة الثابت انه في حالة ما إذا كان كل من الدعم المباشر و الغير مباشر و مقدار الواردات يساوي الصفر فإن متوسط القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي يساوي 1415,53.

بما أن احتمال كل المتغيرات المستقلة اقل من 0,05 فهذا يبين أن لديهم قدرة كبيرة على تفسير حجم القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي، هذا ما يتم تأكيده عبر قيمة F-statisticوالمقدرة بـ (17.24).

- من خلال اختبار صلاحية النموذج تبين لنا أن R-squared أو ما يعرف بمعامل التحديد والمقدر ب 0,55 وهو يوضح مدى قوة العلاقة بين القيمة الفعلية والقيمة المقدرة، حيث استطاعة كل من الدعم المباشر والغير مباشر والواردات الفلاحية، من شرح ما مقداره 57% من القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي، أما 43% المتبقية ترجع إلى تأثير عناصر أخرى.
- يمكننا تأكيد نفس النتائج المذكورة سابقا من خلال مشاهدة قيمة Prod(F-Statistic)والتي تقدر بالصفر إذن النموذج معنوي عند كل درجات المعنوية، كما أن F-statisticأكبر من Prod (F-Statistic).

– **دراسة السببية:** تم استخدام تلك السلاسل بهدف التأكد من حجم التأثير المتبادل بين المتغيرات، و كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (03) السببية

Null Hypothesis :	Obs	F-Statistic	Prob
VA does not Granger Cause SD	41	4.69702	0.0154
SD does not Granger Cause VA		1.26565	0.2943
VA does not Granger Cause SID	41	0.18788	0.8295
SID does not Granger Cause VA		1.88784	0.1661
VA does not Granger Cause IMA	41	1.09451	0.0456
IMA does not Granger Cause VA		2.34545	0.1103

يمكننا استنتاج من الجدول أعلاه النتائج التالية:

- هناك تأثير في اتجاه واحد بين القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي و الدعم المباشر عند درجة معنوية 5% على اعتبار أن احتمال و جود السببية من القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي على الدعم المباشر هو 0,0154 اقل من 0,05 إذن نقبل فرضية H_0، في القابل لا يوجد هناك سببية في الاتجاه المعاكس.
- نفس النتائج تم تسجيلها في دراسة العلاقة بين القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي والواردات الفلاحية.
- غير انه في المقابل لم يتم إثبات وجود سببية بين كل من القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي والدعم الغير المباشر حيث توضح لنا النتائج عن عدم وجود تأثير بين هذين المتغيرين على اعتبار أن قيمة الاحتمال أكبر من 0,05.

- **دراسة الارتباط:** يتم تحديد طبيعة ومقدار الارتباط الذي يجمع ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

الجدول رقم (03) الارتباط

	VA	SD	SID	IMA
VA	1.0000	0.5943	0.6076	-0.4318
SD	0.5943	1.0000	0.5731	-0.0934
SID	0.6076	0.5731	1.0000	-0.1767
IMA	-0.4318	-0.0934	-0.1767	1.0000

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح لنا حجم وطبيعة العلاقة يمكننا استنتاج ما يلي:

- هناك علاقة موجبة قوية بين كل من القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي والدعم المباشر والغير المباشر حيث سجل معامل الارتباط وفق الترتيب التالي (0,5943 / 0,6076) أكبر من 0,5.

- يوجد علاقة سلبية ضعيفة بين القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي والواردات الفلاحية حيث قدر معامل الارتباط (0,4318−) هو معامل سالب اقل من 0,5.

الخاتمة:

حافظت الجزائر مثلها مثل العديد من الدول (المتقدمة والنامية) على سياسة التدخل في تسيير ومراقبة وتمويل القطاع الفلاحي، بانتهاجها العديد من المخططات الفلاحية الداعية أحيانا إلى ضرورة فرض السيطرة التامة على حركة القطاع وأحيانا أخرى على فتح المجال أمام القطاع الخاص من جهة والاستثمار الأجنبي من جهة ثانية، غير أن أهم عنصر هو استمرارية دعم القطاع باستخدام كافة أساليب وطرق الدعم، بهدف الحفاظ على استمرارية واستقراريه النشاط الفلاحي

هذا ما حاولنا تأكيده من خلال هذه الدراسة التطبيقية التي تناولت أثر دعم القطاع الفلاحي على إنتاج هذا القطاع، حيث تضمنت أربعة متغيرات: متغير تابع و هو يعبر عن القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي و ثلاثة متغيرات مستقلة اثنان منهما يعبران عن الدعم بمختلف أنواعه (المباشر و الغير مباشر للقطاع) الفلاحي، أما المتغير الثالث له علاقة مباشرة بمستوى الإنتاج و هو الواردات الفلاحية، حيث تعمل الدولة على تغطية العجز في الإنتاج الفلاحي عن طريق اللجوء إلى الأسواق العالمية (الاستيراد) في المقابل تم اختيار المتغيرين السابقين من اجل معرفة مدى مساهمة الدعم في إنعاش القطاع الفلاحي.

من خلال دراسة السببية توصلنا الى ان هناك تأثير مباشر للدعم المباشر على الانتاج الفلاحي هذا دليل على انه كلما ارتفع الدعم ارتفع الانتاج الفلاحي حيث قدر نسبة الدعم الفلاحي المباشر من الانتاج الفلاحي سنة 2014 حوالي 4.5%، في المقابل لم يستع الدعم الغير مباشر في التأثير على الانتاج الفلاحي حيث رغم أهمية هذا النوع من الدعم إلا أن المبالغ المخصصة له تبقى محدودة وغير كافية، ومع هذا تم تسجيل علاقة موجبة قوية بينهما.

تعمل الجزائر بفضل التنسيق و التعاون بين مختلف المؤسسات المالية من مصارف و بنوك و صناديق تنموية على الرفع من معدلات الدعم سنة بعد اخرى هذا بهدف تحسين مستوى الانتاج من جهة و الحفاظ على استمرارية و استقرارية انتاجه من جهة ثانية.

الهوامش والمراجع:

[1] - Dufumier Marc, **Agriculture comparée et développement agricole**, Revue tiers monde, 2007/3, N°191.

[2] - Honma، M. et Y. Hayami، **The déterminants of agricultural protection levels: econometric analysis**, 1986.

[3] - Julian M. A. Philip G. P. and Johannes R. Financing **Agricultural Research**: International Investment Patterns and Policy Perspectives World Development. Vol 26 N°6,1998 p/1057-1071.

[4] - Jean-Pierre Butault : Les soutiens à l'agriculture, Théorie, histoire, mesure. INRA, Paris 2004, P 13.

[5] - Swinnen, J., A. Banerjee et H. de Gorter, **The Political Economy of Public Research Investment and Commodity Policies in Agriculture: An Empirical Study, Agricultural Economics**,Vol.22, 2000.

[6]– رابح زبيري، **حدود وفاعلية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، 2004.

[7] - Nadia Gagnon: **Les paiements de soutien au secteur agricole: le cas des pays de L'OCDE, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures de l'Université Laval dans le cadre du programme de maîtrise en Économie Rurale**, 2009.

[8] - Kumbhakar S. C. Lien G. **Impact of Subsidies on Farm Productivity and Efficiency. The Economic Impact of Public Support to Agriculture, Studies in Productivity and Efficiency**. Volume 7.2010 Chapter 6. P 109.

[9]– الحبيب طه، **أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر: دراسة حالة منتوج القمح**، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 2012.

[10]– العيرج، **عودة مسار التنمية الريفية في الجزائر 1962– 2006**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص 55.

[11]– رابح زبيري، **الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثرها على تطوره**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1996، ص 26.

[12] - www.banquemondiale.org/fr/country/algeria, visité le: 10/05/2013

[13]– غربي فوزية .**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية** .دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2008 ص 106.

[14] - Bessaoud O. Bessaoud O. **La stratégie de développement rural en Algérie. Options méditerranéennes**. CIHEAM N°7 .2006. P 83.

[15]– وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، . **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض و افاق** .2012 ص06.

[16]– وزارة الفلاحة و التنمية الريفية. **مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و افاق .2012** ص 07.

[17]– رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2004.